قراءة لوثيقة محمَّد بن رَحَّال حول المطالبة بالإصلاحات (1891)

أ.د. عبد الحميد حاجيات
جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان–الجزائر

ملخص

تكمن أهمية الوثيقة التي أعرضها، في شخص معدّها محمد بن رحال، من جهة وفيما تضمنته من مطالب رفعها رفقة الحكيم محمد بن العربي أمام اللجنة الكولونيالية لمجلس الشيوخ الفرنسي في جويلية 1891 من جهة أخرى. تكتسي هذه الوثيقة شكل عريضة مطلبية تشمل مختلف مناحي الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية الاقتصادية والسياسية "للأهالي". من المنظور التاريخي، تعتبر هذه الوثيقة، في مضمونها وشكلها، بمثابة قطيعة مع المقاومة المسلحة وتأسّس للعمل السياسي المطلبي الذي ميّز العقود الخمس الأولى من القرن الماضي قبل اندلاع الثورة التحريرية.

الكلمات الدالة : عريضة مطالب، اللجنة الكولونيالية، مجلس الشيوخ، العمل السياسي.

الوثيقة التي أعرضها عبارة عن تقرير وجهه محمد بن رحَّال والحكيم محمد بن العربي جراء مساهمتهما في أعمال لجنةٍ عَيَّنها مجلس الأمّة للجمهوريّة الفرنسيّة، للنظر في أوضاع الأهالي بالقطر الجزائريّ، وما يقتضيه تحسينها من إصْلاحات، برئاسة جول فيري (Jules Ferry). وذلك في أوائل جويلية سنة 1891 م/ ربيع الأوّل 1309 هـ طبعت هذه الوثيقة في المطبعة العمومية بتونس.

ويلاحظ أنّ محمّد بن رَحَّال كان قد بلغ سِنُّهُ حوالي ثلاثٍ وثلاثين سَنَة. وكان ينتمي إلى فِـئَةِ الوُجَهـاء، حيثُ إنّ أباه كان يَشْغَـلُ وظيفة قائِد في ناحية ندرومة. وكان محمد بن رحّال من قلائِلِ الأبْـناء الذين أسعدهم الحظُّ بقبولهم في المدرسة الابتدائيّة، ثمّ الثّانويّة. وقيلَ إنه كانَ أَوَّلَ جزائريّ نال شهادة الباكلوريا، سنة 1874، وحَظِيَ بالتعليم باللغَتَيْن، العربيّة والفرنسيّة. ثمّ عُيِّنَ، سنة 1876، خليفة الآغَا. وفي سنة 1878، عُيِّنَ في وظيفة قائد بندرومة، إثر استقالة أبيه عنها.

وفي تلك السنة سافر إلى باريس حيث زار المَعْرَض العالمي، رُفقةَ عددٍ من كِبَـار الموظَّفين المسلمين، ويبدو أنّ معرفته للغة الفرنسيّة سمحت له بالالتحاق بذلك الوفد بصفة ترجمان. والظّاهر أنّه تأثّر كثيرًا بما شَـاهده في ذلك المعرض من

مظاهرِ التّقدُّم في العلوم والإنجازات العُمْرانيّة، وأنّه أدركَ مَدَى تخَلُّفِ بلاده، نتيجةَ ما أصابها مِنْ جُمودٍ في أواخِرِ العهد العُثْمانِيّ، ومن أضْرارِ أيَّامَ الاحتلال الفرنسيّ، وما اقترفه مِنْ تقتيل وتخَريبٍ أثناء مقاومة الأمير عبد القادر والمقراني وبو عمامة وغيرهم.

وعاد إلى بلاده وكُلُّهُ عَزْمٌ على خِدْمَتِها، والمساهمة في تطويرها، وفي تحسين أحوال أهاليها. غَيْرَ أنّ وظيفته في البادية لم تَسْمَحْ له بالتّحَرُّكِ في مختلف الأنحاء والاتصالِ بالأشخاص الذين يَهُمُّهم الأمر، فاستَقال سنة 1884 من منصب القيادة واستعادَ بذلك حُرِّيَّته. فاقتصرت أعماله على بَذْلِ الجُهُودِ الرّامية إلى تحقيق العدالة والأمْن وانتشارِ التّعْليم في البلاد.

وتُعْتَبَرُ اسْتِقالةُ محمد بن رَحَّالَ مِنْ مَنْصِبِ القِيادة بدايَةَ مرحلةٍ جديدة في حياته، تَتَّسِمُ بطابَعِ النّضْجِ السِّيَاسيّ، رَغْمَ صِغَرِ سِنِّهِ الذي كان لا يتجاوزُ سِتَّ وعِشْرين سنَة، وتحوُّل إلى الكِفَاح من أجَل خِدْمَةِ الشَّعْبِ الجزائريّ بكلّ الوسائل المُتاحَة، فقام بنشر بعض المقالات في هذا الاتِّجَاه. وفي سنة 1891، سافر إلى باريس لعَرْض المطالب بالإصْلاحات، رفقة الحكيم محمد ابن العربي، على لجنة مجلس الأمّة الفرنسيّ، لتدرُسَهَا، وتقترح على الحكومة الفرنسيّة ما تُوافق على تَلْبِيَتِهِ من المَطَالب. ونَصُّ الوثيقة، الذي نحن بصدد تحْلِيـل بعض مُحْتَواهُ، يشتمل على ما أدْلَى به محمّد بن رَحَّـال ورفيقه مِنْ آراءٍ واقتراحاتٍ مِنْ أجْل تحسين أوضاعِ الأهالي بالجزائر.

وأوّل مِحْوَرٍ تناوَلَتْه الوثيقة يخُصُّ قضيَّة تَعْمِيم التّعْلِيم، وتسهيل إيصالِه إلى الأهالِي "ولو بتجَوُّلِ المُعَلِّمِين والمُدَرِّسين أثناءَ القَبائل والعُروش"، مع التحذير من جَعْـلِ التعليم إجْباريًّا "لِما في ذلك مِن تَكْدِير خواطِر أولياء التلامذة". ويُضِيفُ نَصُّ الوثيقة أنَّ إحْجـامَ الأهالي عن إرْسَـالِ أبنائهم إلى المدارس التي تُؤَسِّسُهَـا السّلطة الفرنسيَّة لا يَنْبَغِي أنْ يُنْسَبَ إلى تَعَـاليم الدِّيَـانَةِ الإسْلامِيَّة، بل الإسلام يَحُثُّ النَّـاسَ عـلى طَـلَـب الْـعِـلْـمَ، فـممَّـا وَرَدَ في الحديث الـنّـبَـويّ قـوله: "اطْلُب العِلْمَ ولَوْ بالصِّين"، وقوله: "كُلُّ لِسانٍ بإِنْسانٍ".

ويبدو أنَّ الإشَـارة إلى إمْكانِيَّةِ إحْجَـام الأهالي عن إرْسالِ أبْنائِهِمْ إلى المدارس الفرنسيّة، في حالة إلزامِ التّعْلِيم، تَنِمُّ عن إدْراكِ محمّد بن رَحَّالَ لِما كان يُكِنُّهُ الأهالِي مِنْ كُرْهٍ للسُّلْطَةِ الاستعماريّة. ولِذا فإنَّهُ يَقْتَرِحُ أن يكون إقْناعُ الأهالِي "بإقامةِ هَيْئَـاتٍ (أيْ لجانٍ) غَـالِبُ أعْضائِهـا من الأهالِي". وهذا يعني أنَّ الاتِّصال بالأهَـالي يُسْتَحْسَنُ أن يكون على يَدِ أعْضَـاءٍ من مجتمَعِهم، يستعمِلون أسلوبَ الإقْناع ولا يَلْجَئُونَ إلى القوّة. وينتهي نَصُّ الوثيقة حول تعميم التعليم بقول محمّد بن رحّال ورفيقه: " وأمَّا جَبْرُ الدَّوْلَة على ذلك فمن المَساعِي المُخْطِرَة التي لا تُجدِي نَفْعـًا".

والذي يُثِيرُ الانْتِبَاهَ أنَّ محمّد بن رَحَّال يُولِي اهْتِمامًا كبيرًا للتعليم، فهو يَعْتَبِرُهُ عُنْصُرًا هامًّا من وسائل تَحْسين أحوال الأهالِي. ومِمَّا وَرَدَ في نَصِّ الوثيقة في هذا الشَّأْن: "ورأى السَّيِّدُ محمّد بن رحّال أنّه لا بُدَّ من التَّرَقِّي في المَعارِفِ إلى دَرَجَةٍ سامِيَةٍ". ويَرَى فيما يَخُصُّ التعليم في المرحلة الابتدائيّة، "إضافة تعليم الصَّنائع والحِرَف". وفي شأن مكانة المَوادِّ العربيّة، فإنّه يقترح إحْلالَها مكانة مرموقة لِجَذْب اهْتِمام التّلامِذة، وذلك بقوله: "ومن البَاعث على تحريك الْهِمَمِ للتَّعَلُّم الاعْتِنَاءُ بتعليم العربيّة وأصول الفقه لأبْناء الأهالِي، حيثُ كانوا على عِلْم مِنْ أنَّ مَنْ أَنْكَرَ لُغَته أنْكر مِلَّتَهُ".

فهذه الآراء، إِنْ دَلَّتْ على شيءٍ، فإنّما تَدُلُّ على تَمَسُّكِ محمَّد ابن رَحَّال بانْتِمائِهِ الحضَاريّ، وتخلُّقِه بِقِيَمِ الإسْلام السَّامِيَة، ومَبَادِئِه الاعْتِقادِيَّة والأَخْلاقِيَّة، وثقافته الأدبيَّةِ والفَنِّيَّة، وأُصُوله التَّشْرِيعِيَّة، ولا يرى مانِعًا من اكتِساب فنون حَضارة الأجانب والاستفادةِ من تعلُّمِها. وهو يقترح تشجيعَ مَنْ أَبْدَى مَوْهِبَةً في هذه العلوم ونَبَغَ فيها، فيقول: "ومَنْ كانت فيه قابِلِيَّةُ التَّرَقِّي للفنون من الأهالي، يُنَشَّطُ بإدْراجِهِ من ضِمْن المُقِيمِين (أي الدَّاخِلِيِّين) على نَفَقَة الحُكومَة، ومن التنشيطِ تَوْظيفُ النَّجِيبِ من التّلامِذَة حتى لا يَنْحازَ إلى الفَلْتاء بالبطالة، وتَسُوءُ أخْلاقُهُ".

والجدير بالملاحظة أنّ هذه الآراء والاقتراحاتِ تهدف إلى معالجة جانب هامٍّ من جوانب تكوين المُواطِنِ الصَّالح مَعْرفِيًّا وثقافِيًّا وأَخْلاقِيًّا، وجعله قادِرًا على القِيام بدوره في المجتمع على أحسن وجه. ويبدو من خِلال نَصِّ هذه الوثيقة أنّ المجتمع الجزائريّ كان يشكو من تدهور أحوالِ الأهالي في هذا المجال. كما يبدو مِنْ مُحْتَوَى بَاقِي نصِّ الوثيقَة أنّ أحوالَ الأهَالِي كانت سَيِّئَةً جِدًّا في سائر المجالات، نتيجةَ سياسة الاستيلاء على الأراضِي التي انْتَهَبَها الفرنسيّون، وتخريب العديد من المؤسَّسَاتِ التّعْلِيمِيَّة مِنْ كَتَاتيبِ ومدارس ومساجد، وانعدام أيِّ قرارٍ جِدِّيٍّ يَهْدِفُ إلى تنفيذِ سِيَاسةٍ تُساعِدُ الأهالِي على استرْجَاع ما أُخِذَ منهم ظُلْمًا، وتُمكِّنُهم من مُمارسة مِهْنة، ونَيْل حَظٍّ من العلم يَسْمَحُ لهم بالاطّلاع على ما ينبغي عليهم معرفتُهُ في مجال الصِّحَّة والحِرَف والتّجارة والقضاء، من أجل إبْعاد شَبَح البطالة والفقر والأوْبِئَة وسائر مظاهر التّخَلّف.

والظّاهر أنّ تدهور أحوالَ الأهالي بَدَأَ منذ الاحتلال الفرنسيّ للجزائر، ولم يزل يتفاقم دون أنْ تَجِدَ له السّلطة الاستعماريّة حُلولاً ناجعة. فكانت الآراءُ تتأرْجَح بين سياسةٍ استيطَانيّة تهدف إلى إبْعادِ أهالي الأراضي الشماليّة الخَصْبَة، وتَهْجِيـر أهَاليها نحو الأراضي الجنوبيّة الجَدْبَةِ والصّحراء، وسياسةٍ اندماجيّةٍ تَرْمِي إلَى إدْمَاج الأهَالي في مجتمع المُعَمِّرين، وتَدْعُو إلى تعميم التعليم في

المدارس الفرنسيّة، عن طريـق إلزام الأَهَـالي ببَعْثِ أولادِهِمْ إلى المدارس التي تؤسِّسُها السّلطة الحاكمة.

ويبدو أنّ أغْلَبَ المُعَمِّرين كانوا يَسْتَبْعِدُون أيَّ حَلٍّ يمنَعُهم من التّوَسُّع على حساب الأَهالي، ويَرَوْنَ أنَّ إلزامَ التّعليم يتطلّب إنفاقَ أموالٍ ضَخْمَةٍ لبناء المدارس وتجهيزهـا في المُدُن والقُرى والأَرْيَـاف، وأنَّ تكوينَ الأَهالي العلميّ قد يفتح لهم بابَ الحصول على الوَظَـائف وطلب المُسَـاواة في الحقوق، ممّا يُهَدِّد مَصالِحهم. وقد تَفَطَّن محمّد ابن رَحَّـال إلى خَطَر تلك الآراء المُغْرِضَة، فأجَـابَ على ما قد تُحْدِثُهُ هذه الظّنون من تَرَدُّدٍ وتقـاعُدٍ. فجاء في نَصِّ الوَثيقة أنّ تنفيذ تعميم التعليم يكون "بمدارس مُحْتَشَمَة، لا بسَرَايَـاتٍ وقصور شَـامِخَة... وقد غلطَ مَنْ توهَّم أنَّ مَنْ بَرَعَ في الفنون العلميَّة يَنْقلِبُ عدوًّا لفَرنسا، غير أنَّه يَتفَطَّنُ بمَعَـارفه إلى المَظالِم والدَّسَـائِس ومُعَـاكَسَةِ مُرتَكِبِيهَـا، وذلك معنى التّقَـدُّم والمُواصلة بين العناصرِ والاقتداء، وفي نَجابة أبناء الأَهالي، وتمدُّنِهم فخرٌ لدولة الجمهوريّة، خُصوصًا إذا أحرَزُوا الشهاداتِ الكاملة، وفي ذلك وَفاءٌ بالذَّوْق السِّياسِيّ وحُسْن مُوالاةٍ بين الحكومة والأَهالي". وينتهي الحديث حول هذا المحْوَر بالإشارة إلى قَبول اللَّجْنَة.

ويَلِي ذلك طَلَبُ إصْلاَح الْقَضَاءِ بعد صُدور أَمْرٍ يُكَلِّفُ المَحَاكِمَ الفَرَنْسِيَّة الْبَتَّ في قضايا المُسْلِمِين منذ سنة 1866 م، فيُعَبِّر عَن اسْتِياء الأَهالِي "لا لِكوْنِ المَحاكِمَ الْفَرَنْسَوِيَّة غير مُنْصِفَة أَوْ غير مُنْتَظِمَة بَلْ لِطُولِ آمادِها ووفْرَةِ مَصاريفِها، وذلك أَنَّهُ بَلَغَ من أَمْرِ طالِبِي النَّزْرِ الْيَسير من الْحُقوقِ أَنَّهُمْ لَمَّا لَمْ يَقْدِروا على رَفْعِ مَطالِبِهِمْ لَدَى مَحْكَمَة القاضِي سَريعَةِ الانْفِصال قَلِيلَة الأَكْلاف والمَصاريف الْتَجَئُوا إلَى اسْتِخْلاص حُقُوقِهِمْ بِأَيْدِيهِمْ بالضَّرْب والمُطارَدَةِ تَخَلُّصًا من الوُقوع في الأَكْلاَفِ والانْتِظَار، وأَيْضًا فَفِي تَقْدِيمِ عُدُولِ الْفَرَنْسَوِيِّين على تَركاتِ المُسْلِمين مَصاريفُ تَسْتَغْرِقُ جُلَّ التَّرِكَةِ وأَحْيانًا جَمِيعَها، زِيادَةً على ما في ذلك التَّداخُلِ من هَتْكِ حُرْمَةِ الأَحْكام الشَّرْعِيَّة الدِّينِيَّةِ الَتِي الْتَزَمَتْ فَرَنْسَا باحْتِرامِها بِمُعاهَدَةِ عام 1830، فالقُرْآنُ العَظِيم هو شَريعَةٌ دِينِيَّةٌ مَدَنِيَّةٌ، وفي اخْتِلافِ اللُّغاتِ والطِّباع ما يَحْمِلُ على الظَّنِّ بِأَنَّ الْحاكِمَ الْفَرَنْسَوِيّ الْمُكلَّف بالأَقْضِيَة إذا كان حَدِيثَ السِّنِّ هو في قُطْرِ الْجَزائِرِ بِمَنْزِلَةِ القاضِي الْمُسْلِمِ إذا كان كُلِّفَ بالقَضَاء في الْجِهاتِ الشَّمالِيَّةِ من فَرَنْسَا، فَلاَ يَأْتِي إلاَّ بالعَبَثِ لِجَهْلِهِ أَخْلاقَ الْقَوْمِ وطِباعَهُمْ. وما قِيلَ من أَنَّ قُضَاةَ المُسْلِمِينَ لا يَفْتَرُونَ عَنْ الارْتِشاءِ فَمَرْدُودٌ بِأَنَّ الرَّشْوَةَ لَمْ تَنْقَطِعْ مع الْجُوج (القاضي) الفرنسويّ، إنْ لَمْ تَكُنْ له فلأَعْوانِهِ... فَالْمَسْؤُولِيَّةُ في ذلك على فَرْضِ الارْتِشاء إنَّما تَعُودُ على مَنْ امْتَحَنَهُمْ ورَآهُمْ أَهْلاً، وعَيَّنَهُمْ إلَى مَنْصِبِ القَضَاء. والسَّبَبُ في عَدَمِ وُجُودِ ذَوِي الْكَفاءَةِ والأَهْلِيَّةِ والْعِفَّةِ من الْمُتَرَشِّحِينَ لِلْقَضَاء هُوَ فَقْدُ الْمَدارِسِ التي تُزاوَلُ فيها الأَحْكامُ وعُلُومُ الْقَضَاء،

كَما أَنَّ السَّبَبَ فيما يَعْرِضُ من الارْتِشاءِ هو قِلَّةُ الْمُرَتَّبَاتِ وعَدَمُ كِفايَتِها للقِيام بِمُقْتَضَياتِ الخُطَّة الشَّرْعِيَّة، ولِذلك أَجْمَعُوا على طَلَبِ الرُّجُوع إِلَى الْعَمَلِ بِالأَمْرِ الصَّادِرِ في عامِ 1866، الذي حَرَّرَ لائِحَتَهُ لَجْنَةٌ مُشَكَّلَةٌ من نُوَّابِ أَوْطَانِ الجَزائِرِ الثَّلاثَةِ من الأَهالِي والإِفْرَنْج كَما طَلَبَ ذلك وَكِيلُ الجُمْهُورِيَّةِ الْعامِّ بالْجَزائِر... ولِذلك يَلْزَمُ أَنْ تَرْفَعَ دَرَجَةَ التَّعْلِيمَ بالْمَدارس الْعَرَبِيَّة، وأَنْ تُدْمَجَ فيه الآدابُ العربيَّة التي انْطَوَتْ اليَوْمَ في زَوايا الإِهْمال، فكان لِهذه الْمَلْحُوظاتِ تَأْثِيرٌ حَسَنٌ في أَنْفُسِ الحاضِرين".

ثُمَّ يُواصِلُ النَّائِبانِ عَرْضَهُما أمام لجنة مجلسِ الأمّة الفرنسيّ مركزين على كثرة الضَّرائِب المسلطة على الهالي، "وطَلَبَهُمْ تخفِيفَ أَعْبائِها، وتَنْظِيمَ هَيْئَةٍ تُراقِبُ أَعْمالَ الْمُوَزِّعِينَ لِمالِ الجِبايَة، لِمَا في سُلُوكِهِمْ من الحَيْفِ والاعْتِساف، وإعانة الفقراء والْمَساكِين، لا مِنْ مِيزانِيَّةِ الْحُكومَةِ الخَاصَّة، بَلْ من رَيْع الأَوْقاف التي حَبَّسَها ذَوُو الْمَعْرُوفِ على عَهْد الدَّوْلَة التُّرْكِيَّة، وهي أَوْقافٌ كانت قِيمَتُها تَبْلُغُ الأَرْبَعِين مَلْيُونًا من الْفَرَنْكات لِجَمِيع الْقُطْرِ تُصْرَفُ في مُرَتَّباتِ الْعُلَماءِ أَهْلِ مَجالِس ... فاسْتَحْوَذَت الْحُكومَةُ على ذلك الْمَبْلَغ، وأَخْرَجَتْهُ عَمَّا أُعِدَّ له، فأَصْبَحَتْ إدارَةُ الإِعانَةِ على ما يَسُوءُ من الإِهْمال والْخَلَل. وقد نَصَّ الْواقِفُ في تَحْبِيسِهِ على أَنْ يَكُونَ طَبِيبُ الْمَصْلَحَةِ من الْمُسْلِمِينَ، ولكِنْ حالَ دُونَ الْوَفاءِ بذلك غَرَضُ الْحُكومَةِ الْمَحَلِّيَّة فإِنَّها عَيَّنَتْ للمَصْلَحَةِ الْمُنَوَّه عنها طَبِيبًا من الْمالطِيِّينَ، وإِنْ كانَ الأَنْسَبُ والأَصْلَحُ أَنْ يُعالِجَ كُلُّ طَبِيبٍ بَنِي جَلْدَتِهِ، وعَدَلَتْ عن اسْتِخْدامِ أَحَدِ حُكَماءِ العرب مَجَّانًا، فوافقَ أَعْضاءُ اللَّجْنَةِ على هذه الْمَلْحُوظات وساعَدُوا عليها.

ثُـمَّ يُشِيرُ النَّائِبانِ مُحَمَّد بن رَحَّال والطَّبِيب مُحَمَّد ابن الْعَرْبِيّ إِلَى جَوانِبَ أُخْرَى من الاضْطِهاد الفرنسِيّ بالْجزائِر، منها القانونُ الْمُخَصَّصُ بالأَهالِي ولا تشمل أَحْكامُهُ سِواهُمْ " ومَحْصُولُهُ تَفْوِيضُ الأُمور إِلَى وُكَلاءِ الْحُكُومة في الْجِهاتِ الْمَنُوطَةِ إِدارَتُها بِعُهْدَتِهِمْ في مُعاقَبَةِ الأَهَالِي ورَدْعِهِمْ بِما شاءُوا من أَنْواعِ الْعُقُوباتِ كُلَّما ظَهَرَ لَهُمْ ذلك لازِمًا لِراحَةِ الْبِلادِ بِدُونِ مُعَقِّب ولا سائِلٍ لَهُمْ حَتَّى نَشَأَ عن ذلك شَطَطٌ ضَجِرَ لَهُ الأَهالِي، فَطَلَبَ النَّائِبانِ من اللجْنَةِ إِبْطَالَ هذا القانون وتخفِيفَ وَطْأَتِه بِإِضَافَة بُنُودٍ تَمْنَعُ الْمَظالِمَ، وتَجاوُزَ الْحُدُودِ التي هِيَ نَتِيجَةُ إِطْلاقِ الْحُكْمَ، فهذه الْحالَةُ الْحَرِجَةُ أَصْبَحَتْ كالسَّيْفِ الْمُعَلَّقِ بِشَعَرَةٍ فوقَ رُؤُوسِ الأَهالِي، وأَصْبَحَتْ مُوجِبًا للنُّفُور والشِّقاق وابْتِعادِ ابْنِ البَلَدِ من الْفَرَنْسَوِيّ.

ويَلِي ذلك حَدِيثٌ عن الْخِدْمَةِ الْعَسْكَرِيَّة، وَرَدَ فيه طَلَبُ اعْتِبارِها اخْتِيَارِيَّةً لاَ جَبْرِيَّةً، وذكر، في مَسْأَلَةِ التَّجنُّس بِالْجَنْسِيَّةِ الْفَرَنْسِيَّة "أَنَّ حُرِّيَّةَ التَّجَنُّس لا تُلائِمُ أُصول الشَّرِيعَةِ الإِسْلامِيَّة"، ويَتْبَعُها قَضايا مُساهَمَةِ الأَهالِي في الانْتِخاباتِ الْعُمُومِيَّة، في الإِدارَةِ الْبَلَدِيَّة ومَجالِسِ الشُّورَى العُمومِيَّة والْمَجْلِس الأَعْلَى ومَجْلِسِ الشُّيُوخِ والْمَجْلِس الْجِنائِيّ، ويَتَحَدَّثُ عن الرِّبَا قائِلاً: "عَمَّ الرِّبَا سائِرَ جِهاتِ الْقُطْر، فَهَلَكَ

الْبِلاَد والْعِباد "ومُقْتَرِحًا" إقامَةَ بَنْك عَقارِيٍّ يَقْتَرِضُ منه عُمُومُ الْفَلاَّحِين مِنَ الأَهالِي والإِفْرَنْج بفائِضٍ قَلِيلٍ يَتَرَكَّبُ مَجْلِسُ إدارَتِهِ من أهالِي وإِفْرَنْج، وتَمْتَدُّ فُروعُهُ إِلَى سائِرِ مَراكِزِ الْبِلاد حَتَّى لا يَضْطَرّ الْفَلاَّحُ إِلَى الرُّكُونِ إِلَى الْمُرابِينَ من الْيَهُودِ، فَيَبِيعُونَ أَمْلاَكَهُمْ بِأَقَلِّ ثَمَنٍ".

وتَنْتَهِي هذه الْوَثِيقَةُ بالإِشارَةِ إِلَى قَوْلِ رَئِيس اللَّجْنَةِ جول فيري، في نهايَةِ اجْتِماع الْمَجْلِسَ: " إِنَّ اللَّجْنَةَ لَمُبْتَهِجَةٌ كُلَّ الابْتِهاج بما صَرَّحَ به الْخَطِيبانِ الْمُتَكَلِّمانِ مِنَ الْمَقاصِدِ النَّبِيلَة، وهِيَ تَشْكُرُهُما على الشَّواهِدِ التي أقاماها على مُوالاتِهما لِفَرَنْسَا، وتَعَلُّقِهِما بِأَذْيالِها، وتُؤَكِّدُ لَهُما بِأَنَّها تَنْظُرُ في مَطالِبِهِما بغايَةِ الاعْتِناءِ ومَزِيدِ الرَّغْبَةِ في الْوَفاءِ بما اشْتَمَلَتْ عليه من الْحُقوق، وحَرَّرَتْ اللَّجْنَةُ في هذه الْمَطَالِب تَقْرِيرًا أَمْضَاهُ الْمَسْيُو جول فيري".

ويُستنتج مِن هذه الآراء والمواقف أنّ السّلطة الفرنسيّة لم تلتَزِمْ بتنفيذَ سياسةٍ واضحةِ المَعَالِم، وإنّما كانت تتّخِذ القرارات دون التّأكُّدِ من صَلاحِيَّتِهَا بالنسبة للمجتمع الجَزائريّ، وكثيـرًا ما كَـانت لمَصلحة المُعَمِّرين، أو كانت لا تَحْظَى بالعِناية المطلوبة لنجاح تنفيذهَـا. ومِن ذلك مثلاً قرارُ تَأْسِيس مَدارِسَ عُلْيَا بالقُطْرِ الجزائريّ لتَكوِيـن القُضاةِ والمُدَرِّسِينَ، في سنة 1850، فإنّه لم يَحْظَ بالرِّعايَة المَرْجُوَّة، حيثُ إنَّ تسييرَهَا كان على يَـدِ ضُبَّـاطِ الجيش الفَرَنْسِيّ، ولم يَتَحَسَّنْ تسييرُها إلاَّ في أواخر القرن التّاسع عشر، أي سَنَوَات قليلة بعد مُساهَمَةِ محمّد ابن رَحَّـال ورفيقه الحكيم ابن العربي في عَرْضِ المَطَـالب بالإصلاحات أمامَ لَجْنَةِ مجلس الأمّة الفرنسيّ. فتَـمَّ تنظيمُ المدارِس العُلْيَـا الثلاثِ بمُدُنِ تلمسان والجزائر وقسنطينة، وتزويدُها بأساتذة أكفاء ومَكْتَباتٍ، في سنة 1895 .

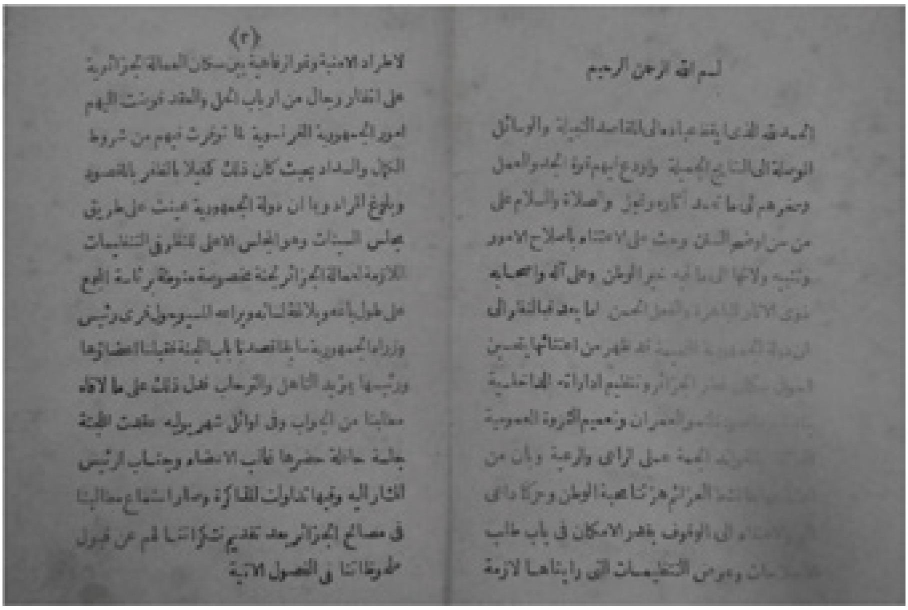
ويُمْكِنُ القولُ بأنّ مُهِمَّة محمد ابن رَحَّال والحكيم ابن العربيّ كان لها تأثيرٌ هامٌّ في هذا المَجال، وأنّ هذه المَدارس كان لها دورٌ أسَـاسِيٌّ في تكوين إطارات مُزْدَوجَة اللغة، وأنّ هذه الإطارات قامت بدَوْرٍ لا يُسْتَهانُ به في النّهضة الفكريَّة والثّقافيّة بالجزائر، خلال القرن العشرين، وفي حركة المقاومة الوطنيّة.

ويُسْتَنْتَجُ أيضًا من هذه الوثيقة أنّها تُعَبِّرُ عن أسلوبٍ جَدِيدٍ في العلاقات بين مُمَثِّلِي الشعب الجزائريّ والسلطة الفرنسيّة. وذلك يكْمُنُ في الانتقَـال من المُقاومة بالسلاح، التي قادها الأمير عبد القَادر والمُقْراني وبوعمامة وغَيْرُهم، إلى مقاومةٍ سِلْمِيَّة تَرْتَكِـزُ على الحِوَار، وتهدف إلى المُطَـالبة بالحقوق والإصلاحات، مع التّمَسُّكِ بالانتِمَـاء إلى الحضارة العَـربيّة، والتَّحَلِّي بالقِيَم الأخلاقيّة الإسلاميّة، فهي تُشَكِّلُ مرحلةَ التّمْهِيدِ للانتقال إلى مَرْحَلة الحَرَكة الوطنيّة والمُطالَبَة بالحُرِّيَّة والاستقلال.

هذا، ويُلاحَظُ أَنّ هذه الوثيقة تناولت قضايا أخرى كانت تتطلّب إصلاحاتٍ هامَّة، مثل نظامِ الضّرائب، ونَزْعِ المِلْكِيَّة للمصلحة العامّة. وفي كلّ هذه المحاور

التزَمَ محمّد ابن رَحّال ورفيقُه نَفْسَ الموقف الذي اتّخذاهُ في مِحْوَرِ تعْمِيم التعليم، والذي يتَّسِمُ بطابع المُقاوَمَة الحِواريَّة، والمطالبة بالمساواة، مع التّمسّك بالهُويَّة الإسْلامِيّة وما تتّسِم به من قِيَـم أخلاقيّة ومبادئ دينيّة. غير أنّ عَرْضَها لمْ يَحْظَ بعِنايَة السّلطة الاستعماريّة، رغمًا ما نالَ من قبولٍ مَبْدَئِيّ، مِمّا أدّى إلى هجرة العديد من الأهالي إلى أقطارٍ إسلاميّة أخرى، وإلى نشأة حركات تطالب بتحقيق ما كان يَصْبو إليه الشعبُ من الإصلاحات، وتَدْعُو بعد رَفْضِها إلى الاسْتِقْلال.

الملحق (1) : صفحات من الوثيقة التاريخية موضوع هذا البحث



(٢)

بسم الله الرحمن الرحيم

